

الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012



التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية

د. محمد يعقوبي
جامعة المسيلة

أ. **مسعود ميهوب**
جامعة المسيلة

ملخص:

في السبعينات من القرن الماضي أخذت التنمية منحًا اجتماعيًا، وأصبح العامل الاقتصادي في العملية التنموية ما هو إلا وسيلة من الوسائل التنموية التي تعمل على تحسين النواحي الاجتماعية لدى أبناء المجتمع على اختلاف طبقاتهم. وتطور هذا المفهوم الجديد للتنمية عبر الثمانينات والتسعينات، وأصبح الإنسان بموجبه هو صانع التنمية وهو هدفها في ذات الوقت. وارتكز هذا المفهوم الجديد على ضرورة المواءمة بين المعيار الاقتصادي والمعيار الاجتماعي، وجمع ما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار تكاملي أُطلق عليه التنمية المستدامة.

ومن منظور اقتصادي إسلامي لابد من فحص للمصطلح الجديد والمفاهيم الوضعية المختلفة قبل أن نقبل البعض منها أو نرفضه أو نجرى تعديلا فيه. وسنحاول من خلال هذه الدراسة عرض الأدلة المختلفة للفكر الإسلامي مع تمييزها أو مقارنتها بما يعرضه الفكر الوضعي المعاصر لبيان تفوق الفكر الإسلامي أو أوجه التقارب بينه وبين الفكر الوضعي في بعض حالات. ويناقش البحث مستلزمات التنمية المستدامة والإسهامات التي يقدمها الاقتصاديون الوضعيون المعاصرون في هذا المجال مقارنة بما يمكن أن يقدمه الفكر الإسلامي من إسهامات. لنحاول أن نبين أن المفهوم الإسلامي للتنمية، سواء قبل ظهور مفهوم التنمية المستدامة أو بعده، يستوعب ما يتحدث عنه المفكرون الوضعيون المعاصرون من أهداف مُثْلَى ويزيد عليها بكثير. والأهم من ذلك أن لدينا في الإسلام منهجا ودوافع للتنمية قائمة على شريعة وعقيدة قويمة بما يكفل استمرار قوة الدافع الذاتي للتنمية المستديمة في إطار توازن المادة والروح.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الفكر الوضعي، الفكر الإسلامي، التقييم، رؤية اسلامية.

Abstract:

The term sustainable development in the seventies of the last century, and From the perspective of Islamic economic needs to be examined to the new terminology and concepts by the different position to accept or reject some of which we might or amendment to it. We will try through this study the different presentation of evidence of Islamic thought with their identification or offered,

including a comparison of contemporary economic thought to indicate superiority of Islamic thought or the convergence of thought between him and the postural in some cases. The paper discusses the requirements of sustainable development and the contributions of economists positivists contemporaries in this area compared to what can be provided by the contributions of Islamic thought. Let's try to show that the Islamic concept of development, both before the emergence of the concept of sustainable development or beyond, absorbing what he's talking about contemporary thinkers positivists of the goals of an ideal and much more than them. More importantly, that we have in Islam and motivated approach to development based on strong faith in order to ensure the continued strength of the motive of self-sustainable development in the context of the balance of matter and spirit.

Keywords: sustainable development, postural thinking, Islamic thought, evaluation, vision Muslim.

تمهيد:

إن موضوع التنمية المستدامة من الموضوعات التي لها صلة مباشرة بالاقتصاد العالمي، وعلوم البيئة، والتشريعات المختلفة، بما فيها التشريع الإسلامي، ومن المعروف أن هذا النمط من أنماط التنمية يُعَدّ إحدى الغايات التي تسعى دول العالم قاطبة في القرن الحادي والعشرين إلى الوصول إليها، واتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيقها، باعتبار أنها الوسيلة المثلى لتحقيق التقدم الحضاري المنشود بشتى صوره (اقتصادياً، واجتماعياً، وبشرياً)، مع المحافظة في الوقت نفسه على الموارد والثروات الطبيعية من الاستنزاف والتلوث، بحيث يظل كوكب الأرض قادرا على الوفاء بمعطيات التنمية وضمان ديمومتها للأجيال القادمة، انطلاقا من كون هذه الموارد ليست حكرا على جيل بعينه، بل هي ملكية عامة للبشر جميعا في كل زمان ومكان. كما أن التنمية المستدامة تمثل في الوقت نفسه إحدى القيم الحضارية المرتبطة بأخلاقيات التعامل مع البيئة، والتعامل الرشيد مع عناصرها ونظمها ومواردها.

ويتعرض هذا البحث لقضية التنمية المستدامة من منظور وضعي وإسلامي، استناداً إلى ما قدم في الإقتصاد الوضعي، وما ورد في الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بهذه القضية، ومحاولة مناقشة مستلزمات التنمية المستدامة والإسهامات التي يقدمها الاقتصاديون الوضعيون المعاصرون في هذا المجال مقارنة بما يمكن أن يقدمه الفكر الإسلامي وتبيان أوجه التقارب والإختلاف بين المنظورين.

أولا: التنمية المستدامة: مفاهيم عديدة لمصطلح جديد

مصطلح التنمية المستدامة (هل هناك مفهوم محدد للتنمية المستدامة في الفكر الوضعي ؟؟) شهدت ستينيات القرن العشرين اهتماما وقلقا متزايدا بشأن التلوث البيئي وآثاره الفعلية والمحتملة مستقبلا على الموارد الطبيعية. فظهرت مؤلفات ومقالات لعلماء متخصصين في البيئة تحذر من الآثار الخطيرة للأمطار الحمضية ومن انبعاث غاز أول أكسيد الكربون في الفضاء الجوي، وظاهرة التصحر وتلوث مياه الأنهار والبحار في العالم.

وفي عام 1972 وتحت ضغط الشعور المتزايد بخطورة الأزمة البيئية عالميا عقد أول مؤتمر للنظر في حماية البيئة تحت رعاية الأمم المتحدة، وكان ذلك في ستوكهولم (السويد) وحضرته 113 دولة، وكان واضحا من مناقشات وقرارات المؤتمر أن هناك اقتناعا بأن مشكلات البيئة يجب أن تحتل مكانها في الأهمية جنبا إلى جنب مع قضية التنمية الاقتصادية التي كانت تحوز جل اهتمام العالم إلى ذلك الحين. ولما كان نمو النشاط الاقتصادي خاصة من خلال التصنيع واستخدام التقنيات الحديثة التي اعتمدت على الكيماويات المصنعة من أهم الأسباب وراء التدهور البيئي، اتجهت الآراء إلى ضرورة التزام التنمية الاقتصادية بهدف المحافظة على البيئة ومنذ ذلك الوقت ظهرت مصطلحات جديدة لتعبر عن هذا المعنى كان أكثرها شيوعا هو "التنمية المستدامة" **Sustainable Development**

ومنذ ظهور مصطلح التنمية المستدامة لم تعد المساهمات الفكرية في مجال التنمية الاقتصادية قاصرة على الاقتصاديين، بل أصبح دعاة حماية البيئة يشاركونهم فيها. بل امتد الأمر إلى أبعد من هذا مع نمو الفكر الخاص بالتنمية المستدامة ومبادئها ومستلزماتها فظهرت مساهمات من طائفة متنوعة من المفكرين؛ فلاسفة وعلماء اجتماع وسلوكيات ونشطاء في التنمية المحلية ورجال سياسة. ولم يكن لكثرة المساهمات دور في تحديد مفهوم التنمية المستدامة بقدر ما أحاطته بالغموض وجعلته أقرب إلى " الشعارات" ذات الطابع العام[1].

وفي 1992م عقدت قمة عالمية للبيئة World Summit Environment في ريو دي جانيرو (البرازيل)، وتقابلت وفود الدول من الشمال والجنوب للتأكيد على خطورة قضية حماية البيئة ولكي تعلن أيضا أن مواجهة هذه القضية لا بد أن تتلازم ولا يمكن أن تنفصل عن محاربة الفقر عالميا.

إن استعراض ما كتب في التنمية المستدامة يؤكد الحيرة التي وقع فيها المفكرون الوضعيون بشأن مفهومها. فلا تجد اتفاقا بينهم، وإنما أنواعا من المفاهيم بعضها ينطلق من الإيمان بفلسفة الطبيعة أو حماية الأرض حيث هذا هو أساس السعادة الإنسانية ومن ثم ينبغي علينا أن نعطي الأولوية في حساباتنا المستقبلية للصحة البيئية والبيولوجية لعالمنا وليس للصحة الاقتصادية والاجتماعية[2].. وهناك مفاهيم تنطلق من الاستخدام "الحكيم" أو "العاقل" لموارد الطبيعة في مجال عملية التنمية والموازنة بين مصالح الأجيال المتتابعة، فالموارد القابلة للفناء أو غير المتجددة يجب أن تستخدم بحرص بما يضمن عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة، أما الموارد المتجددة Renewable Resources إن استخدامها الحكيم ينبغي ألا يؤثر في مقدرتها الذاتية على تجديد نفسها .. وحيث إن مثل هذا المفهوم سيؤدي عند تطبيقه إلى منافع كما سيكون له تكاليفه فلا بد أن تكون هناك مشاركة عادلة من الجميع في هذه المنافع والتكاليف[3].

ولقد كان للجنة البيئة والتنمية العالمية (WCED) سبق في التأكيد على ضرورة التوازن بين مصالح الأجيال المتعاقبة .. فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تعمل على إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون أن تؤثر على مقدرة

الأجيال المستقبلة في إشباع حاجاتها أيضا، وهذا التعريف رغم بساطته الظاهرة يتضمن إشكالية معقدة تخص كيفية تحديد الحاجات وأولوياتها بشكل متوازن بين الحاضر والمستقبل. وبرزت مسألة حقوق الأجيال القادمة بشكل أكبر عند Williames and Houghton فالتنمية المستدامة لا تقوم إلا على مبدأ المساواة بين الأجيال المتعاقبة، والعدالة الاجتماعية التي تتضمن عدالة توزيع الموارد الطبيعية بين هذه الأجيال وأضاف: مبدأ آخر للتنمية المستدامة وهو امتداد المسؤولية في إدارة الموارد وحمايتها على المستوى العالمي وليس فقط على المستوى الوطني[4]، فالعالم مترابط وبين أجزائه اعتماد متبادل ومن ثمة فإن قضية التنمية في إطار حماية الموارد الطبيعية والعدالة لا بد أن تجرنا إلى رؤية واضحة للمسؤولية الممتدة .. وفي خضم المفاهيم التي وضعت للتنمية المستدامة والمبادئ اللازمة لها والتي اهتمت كثيرا – وبالغت أحيانا – في متطلبات حماية البيئة نجد Pearce & Others[5] يضع مفهوما فيه نوع من التوازن بين المتطلبات البيئية ومتطلبات الرفاه الاقتصادي / الاجتماعي. فالتنمية المستدامة كما يقول هي: عدم نقصان رصيد الموارد الطبيعية على مدى الزمن يصاحب تحسن في مؤشرات الرفاه مثل الدخل والتعليم والصحة والحريات الأساسية.

وفي قمة العالم للتنمية الاجتماعية (WSSD-World Summit for Social Development) التي عقدت في 1995 وحضرتها وفود من 186 دولة بالإضافة إلى 117 من رؤساء الدول والحكومات برز مفهوم إزالة الفقر كمحور أساسي للتنمية مستقبلا، فإزالة الفقر كما قررت القمة "ضرورة أخلاقية واجتماعية واقتصادية للعنصر البشري" وبمزج هذا المفهوم مع التنمية المستدامة تولد مفهوم مميز للأخيرة تحت مصطلح التنمية البشرية المستدامة (SHD : Sustainable Human Development) وفي تقريرها السنوي عن التنمية البشرية (Human Development Report) قامت هيئة برنامج التنمية للأمم المتحدة UNDP بتوضيح مفهوم التنمية البشرية المستدامة بأنها عملية تقود إلى اختيارات أفضل في مجالات الصحة والتعليم وإلى مستوى معيشي لائق وحرية واحترام متبادل مع الآخرين.

وبالرغم من أن عنصر المحافظة على البيئة لم يظهر بشكل واضح في هذا المفهوم إلا أنه كان متضمنا في مستلزمات هذه التنمية البشرية. وقد تبنت UNDP فيما بعد مصطلح استدامة أسباب المعايش (Sustainable Livelihoods(SL) ، بشكل متناسق مع المصطلح السابق SHD، وعرفت أسباب المعايش بأنها كافة الأصول والأنشطة والحقوق المخولة للناس والتي يستطيعون عن طريقها تحقيق ما يلزم معيشتهم[6].

ثانيا: المفاهيم الوضعية للإستدامة .. تعقيب ورؤية إسلامية

كما تبين من العرض السابق، نجد أنفسنا أمام مصطلح وضعي جديد وهو التنمية المستدامة، ومفاهيم عديدة في كل واحد منها رؤية لماهية هذه التنمية أو لأهدافها، هذه الرؤى المتعددة تتفق في بعض الأمور ولكنها تتباين فيما تذهب إليه عما ينبغي أن تكون عليه هذه التنمية المستدامة أو ما هو مستهدف منها.

ومن منظور إسلامي لا يصح لنا التسليم بأي مصطلح أو مفهوم وضعي قبل فحصه شكلا وموضوعا، وقد نقبله مطلقا أو نقبله بشروط أو قد نرفضه رفضاً تاماً، ولا بد أن تكون لدينا الحجة القائمة، من الشريعة والاقتصاد، في هذا أو ذاك[7].

في البداية لنا أن نتساءل عن الجديد فيما بين مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم التنمية الاقتصادية الذي ساد الفكر الوضعي بلا منازع إلى سبعينيات القرن العشرين؟ إن الجديد يتمثل بلا شك في مفهوم "الإستدامة Sustainability " ؟ فإلى أي مدى سوف يتسبب هذا في اختلاف أهداف التنمية وآلياتها ؟ إن الأدبيات الإسلامية في مجال التنمية الاقتصادية أظهرت فيما قبل شيوع التنمية المستدامة رفضاً للمفهوم الوضعي، حيث ارتبط هذا في معظم النظريات والنماذج بتحقيق أهداف مادية بحتة من خلال تغيرات هيكلية ونمو لعناصر الإنتاج كماً وكيفاً وكل ذلك بما يؤدي إلى تحقيق أكبر معدلات ممكنة لنمو الناتج الحقيقي للمجتمع والفرد. وهذا الرفض من المنظور الإسلامي لم يكن بأي حال قائماً على رفض الأهداف المادية المنتظرة من عملية التنمية بل على رفض المنهجية الوضعية التي لا تعترف بالأهداف غير المادية للتنمية وبضرورة تلازمها مع الأولى مما يستدعي بالضرورة إجراء تعديلات في الأهداف المادية وكذلك إتباع آليات مختلفة لتحقيقهما معا في الواقع العملي. لذلك ذهب المفكرون الإسلاميون إلى تعريف التنمية الاقتصادية على نحو يأخذ في الاعتبار تنمية الإنسان ورقيه من الجهتين الروحية والمادية وعلى نحو يأخذ في الاعتبار الدور الرئيس للإنسان بين عناصر الإنتاج المختلفة وعدالة المشاركة في النشاط الإنتاجي وعدالة المشاركة في الناتج الحقيقي للمجتمع، وكل ذلك في إطار الشريعة والقيم العقدية الإسلامية. لذلك كان ثمة فجوة هائلة تفصل بين المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية والمفهوم الوضعي الذي كان سائدا[8] . فهل يؤدي مصطلح التنمية المستدامة في الفكر الوضعي إلى تقليل هذه الفجوة، وإلى أي مدى؟ أم أنه لا يؤثر فيها؟ فإذا كانت الفجوة بين المفهومين عرضة للتصاغر فإن ثمة تقارب سوف يكون متوقعا بينهما، وخلاف ذلك سيبقى الأمر على ما كان عليه وربما زادت الفجوة اتساعا.

إن إرفاق مفهوم " الإستدامة" بالتنمية في الفكر الوضعي يفتح مجالاً للتقارب بين هذا المفهوم الوضعي للتنمية والمفهوم الإسلامي، وذلك لعدة أسباب نذكرها فيما يلي، ولكن علينا أن نلاحظ أن التقارب بين المفهومين إنما هو تقارب ظاهر في أهداف التنمية وليس في الدوافع لتحقيق هذه الأهداف.

(أ) قضية حماية البيئة التي هي السبب الرئيس في خروج مفهوم التنمية المستدامة إلى الوجود لها أدلة وفيرة في القرآن والسنة والفكر الإسلامي بصفة عامة. ولا نبالغ إذا قلنا إن المدافعين عن حماية البيئة في العصر الحديث سوف يذهلون حينما يطلعون على التصور الإسلامي في هذا المجال وأن تصوراتهم لا تعدو إلا أن تكون جزءا يسيراً منه.

والمقصود بالبيئة في الفكر الوضعي ببساطة هي الطبيعة أو الكون أو الأرض بما فيها من فصائل شتى من حيوان ونبات وشجر وما فيها من بحار وأنهار وبحيرات وغابات وصحراوات وبما تحتويه من معادن سائلة وجامدة وبالفضاء المحيط بها وبهوائها...إلخ وحينما يتكلمون عن المنظومة الحياتية الكونية Ecological System فإنها تحتوي كل هذا في علاقات بيئية متشابكة ومتناسقة. وفي إطار هذا المعنى المرادف للأرض نجد القرآن يؤكد على ضرورة إعمار الأرض [**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**] (هود –61) وعلى أن الذين يفسدون في الأرض هم المنافقون [**ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام. وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد**] (البقرة 204 ، 205) وقد أتى معنى إفساد الأرض هنا كاملاً بمعناه الأخلاقي ومعناه المادي معا وهو النفاق مع إهلاك الحرث والنسل.

وقد ذكر المفسرون أن الآية نزلت في شخص أعلن إسلامه أمام النبي صلى الله عليه وسلم وبعد خروجه من عنده مر بزرع فأحرقه وحمر فعقرها[9]. وفي سنة النبي صلى الله عليه وسلم أنه "حرم عضاة المدينة وما حولها اثني عشر ميلا، والعضاة النبات وأنواع الشجر الذي ترعاه الماشية. كذلك فإنه لم يسمح بنشاط الصيد إلا خارج المدينة المنورة وحرمها الذي حدد بامتداد أربعة أميال حولها. وهكذا كانت هناك محمية طبيعية على امتداد أربعة أميال حول المدينة بالنسبة لجميع الأحياء من نبات وحيوان .. أما بالنسبة للنبات والشجر فقد امتدت المحمية ثمانية أميال إضافية بعد ذلك[10]. أما عن تلويث المياه الصالحة للشرب والاغتسال فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن تلويثها: " **لا يبولن أحدكم في الماء الراكد ثم يغتسل فيه**". كذلك نهى عن تلويث المياه والأماكن التي تصلح للراحة أو الطرق بقضاء حاجة الإنسان فيها "**اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الماء وفي الظل وفي طريق الناس**" وبالقياس فإن إلقاء القمامة أو المخلفات العضوية أو الصناعية الضارة في الماء (الأنهار والبحيرات .. إلخ) أو تحت الأشجار وفي الغابات أو في وسط الطرق التي يسلكها الناس يصبح محرما على المسلمين، كذلك حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الزراعة "لا يغرس مسلما غرسا، ولا يزرع زرعا فيأكل منه إنسان ولا دابة، ولاشيء إلا كانت له صدقة" (رواه مسلم) و"**إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليزرعها**" وإحياء الأرض الموات "**من أحيا أرضا مواتا فهي له**" وهذا من قبيل تحسين البيئة وليس فقط حمايتها .. واقطع النبي صلى الله عليه وسلم أرضا للصحابة بشرط إحيائها في إطار القاعدة "ليس لمحتجر حق بعد ثلاثة" أي إذا لم تستصلح الأرض بالزراعة بعد ثلاث سنوات تنزع ممن أخذها، وفي سُنَّة النبي صلى الله عليه وسلم أيضا "من كانت عنده أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه" وذلك خشية أن تترك بلا استخدام وهذا أمر وتشجيع على عدم ترك مورد طبيعي نافع بلا استخدام. وقد اجتهد عمر بن الخطاب ولم يوزع الأراضي المفتوحة في العراق ومصر على الفاتحين من المسلمين ليس فقط خشية أن تزداد ثرواتهم بل أيضا خشية أن يتركوها لانشغالهم بالجهاد ولظروفهم عامة فتبور الأرض فلا يستفاد منها، فترك هذه الأراضي في أيدي أصحابها ليداوموا على زراعتها وفرض عليهم الخراج (ضريبة).

أما عن حماية الكائنات الحية فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل حيوان إلا إذا تبينت خطورته على حياة الإنسان (كالفئران مثلا وأنواع الحيات أو الثعابين السامة الخطرة)، ومن قتل طائرا أو حيوانا بغرض اللهو عُذب فيه "**من قتل عصفورا عبثا عج إلى الله يوم القيامة يقول يارب إن فلانا قتلني عبثا ولم يقتلني منفعة**" (رواه النسائي وابن حبان) وأفهمنا صلى الله عليه وسلم أن طعام الطيور والحيوانات مما يزرع في الحقول "صدقة" لأصحابها "**من زرع زرعا فأكل منه الطير أو العافية كان له صدقة**" (رواه أحمد)، كما أفهمنا صلى الله عليه وسلم بأن سلوك الإنسان تجاه الحيوان لا بد أن يتسم بالرحمة.

وفي القرآن يدعونا الله – سبحانه وتعالى – إلى التأمل في جمال ما خلق للإنسان في هذا الكون بشكل يدعو إلى العجب.. وهكذا نرى علاقة الإنسان بما خلق الله عز وجل من كائنات في الكون .. هذه المنظومة الحياتية البديعة القائمة على إيمان بأن الحياة لها هدف ولها نهاية وأن الإنسان مستخلف في الأرض وأن ما فيها أمانة لديه يتصرف فيه بحق الخالق وهدايته وليس طمعاً ولا غروراً ولا استكباراً .. وهذا الفهم هو الذي حدا بفقهاء المسلمين في العصور الوسطى– حينما كانت أوروبا تعيش في عصور الظلام– إلى مهاجمة الصنائع والأنشطة التي تلوث الهواء الجوي، فقد أفتوا

بعدم السماح للحداد أن يقيم ورشته وسط مساكن الناس وكذلك أيضا لا يسمح لأصحاب الحمامات العامة، حيث كانوا يوقدون ناراً لتسخين مياه الاستحمام فتصعد منها الأدخنة. وتكلم ابن خلدون عن أن الهواء هو روح الحيوان وأن فساده يؤدي إلى فساد الحياة وعن أن الدولة حينما يتدهور حالها وتفسد أمورها يفسد هواؤها أيضا. وهذا الذي نجده في الإسلام عن علاقة الإنسان بالبيئة لم يكتشف المفكرون الوضعيون منه إلا النذر اليسير وبدوافع مختلفة تماما عن الدافع الإيماني الذي بينه الإسلام.

وسياق الأدلة السابقة لبيان المنظور الإسلامي لحماية الأرض وإعمارها يدل على أن المنظور الوضعي في هذا الصدد، وإن تشابه مع الإسلامي في بعض وجوه إلا أنه ما زال قاصراً عنه بمراحل في وجوه أخرى. وعلى سبيل التأكيد فإننا لا نقصد أيضا ببيان هذه الأدلة القول بأن لدينا أساساً وطيداً للمصطلح الجديد الخاص بالتنمية المستدامة لأن مفهوم حماية البيئة في الإسلام أوسع من أن يربطها بحماية الموارد الطبيعية فقط كما أن مفهوم التنمية في الإسلام يتضمن مفهوما أصيلا للإستدامة كان معروفا زمنا قبل ظهور المفهوم الوضعي للإستدامة وسنبين ذلك فيما بعد.

كذلك نؤكد على أن تقارب الأهداف في حماية البيئة الطبيعية بين المفكرين الوضعيين والإسلاميين لا يجب أن يجرنا إلى الاعتقاد بتقارب الدوافع، إن الدعوة لحماية البيئة في الفكر الوضعي لم تبدأ إلا مع تزايد المخاوف من التلوث والاستمرار في إساءة استخدام الموارد الطبيعية أو إهدارها ومن ثم تصاعد احتمالات عدم كفايتها للقيام بحاجات الإنسان في هذا الكون مستقبلا. هذه المخاوف أصبحت واقعا على المفكرين الإسلاميين أن يأخذوه في اعتبارهم، فنحن جميعا – مسلمون وغير مسلمين – نعيش على كوكب واحد والأخطار التي تهددنا مشتركة، ولكننا حينما نتكلم عن الدوافع لحماية البيئة وتحسينها من المنظور الإسلامي لن نقتصر على ردود الفعل الانعكاسية للواقع المعاصر. فمن الواضح – مما سبق عرضه – أن الدافع الأساسي لدى المسلمين في حماية الأرض التي يعيشون عليها ويأكلون من طيباتها هو دافع إيماني .. كما أنه لم يرد في الفكر الإسلامي القديم الخوف من نفاذ موارد الأرض أو عدم كفايتها للأجيال المتعاقبة، وليس هناك ما يدعو لمثل هذا الخوف لدى المعاصرين من المفكرين الإسلاميين، ففي القرآن الكريم آيات من الله تطمئن عباده أنه قد جعل لهم في الأرض من الموارد ما يكفي لهم جميعا: [**وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام** ...] (فصلت –10) وأنه يتكفل برزقهم سابقين ولاحقين: [**وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها**] (هود –6) ولكنه يقبض الرزق ويبسطه كيفما يشاء للمؤمن وللكافر وعلى العباد أن يسعوا في الأرض حتى ينالوا أرزاقهم، لذلك فإن المؤمن في طمأنينة من كفاية ما في الأرض من موارد له ولمن حوله ولمن يأتي من بعده من أجيال طالما كان في طاعة الله، والبلاد إذا كانت في طاعة وإيمان فلا خوف فإن الله مقدر لها رغد العيش مهما كان بأسباب تتجدد [**ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض**] (الأعراف – 96) والخوف لا يأتي إلا نتيجة البعد عن الإيمان وهذا ما يشعره المفكرون من الاقتصاديين الوضعيين ودعاة حماية البيئة الآن، حيث يفتقرون إلى هذا الحس الإيماني [**ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون**] (الأعراف – 96).

وثمة دليل على أن المخاوف الوضعية الحالية من احتمالات نفاد الموارد الطبيعية ليست متوقفة على قضية التدهور البيئي وإنما هي أصلا ناشئة عن عدم إيمان أو ضعف إيمان فيما قدّره الخالق عز وجل للكون، هذا الدليل نجده في فكر دافيد ريكاردو D. Ricardo وصديقه مالتوس R. Malthus في بدايات القرن التاسع عشر، حيث اعتقد الأول

في "شح الطبيعة" كما أكد الثاني على أن الموارد الطبيعية الخاصة بغذاء الإنسان لا يمكن أن تنمو بمعدل نمو الإنسان ومن ثم حذر من المجاعات والأوبئة التي تعصف بحياة الناس وبالحروب التي يلجأ إليها البشر لحل مشكلة أعدادهم غير المتناسبة مع الغذاء[11].

هذا الفكر الكلاسيكي القديم جاء في زمن كانت الطبيعة ما زالت بعيدة كل البعد عن التلوث المعروف في عصرنا الحاضر.

(ب) أثار مفهوم التنمية المستدامة قضية عدالة توزيع الموارد الطبيعية بين الأجيال المتعاقبة، فالجيل الحاضر لا يفكر في مصلحته فقط وإنما في مصلحة جيل أو أجيال تأتي من بعده، وعدالة توزيع الموارد الطبيعية على مدى الأجيال تعني أن من هو موجود الآن على هذا الكوكب الأرضي لن يسرف في استهلاك موارده أو يسيئ استخدامها لئلا يسبب ضائقة أو مشكلة لمن يأتي بعده. هذه قضية أخلاقية مثالية لم يسبق إثارتها إطلاقا في الفكر الوضعي، وهي تخص تعاطف الإنسان مع أخيه الإنسان على مدى الأجيال من باب العدل. وفي الإسلام دعوة إلى التواصل بين الأجيال ولكن على أساس قاعدة "الإيمان" وليس على مجرد قاعدة "البشرية" أو "الإنسانية" (كما يسميها البعض)، فينبهنا القرآن في مواقع عديدة إلى ذلك: [**هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم**..) إلى قوله تعالى: [**وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم**] (سورة الجمعة، 1-3) وقوله تعالى: [**والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان**...] (الحشر – 10) وكان السابقون بالإيمان يقرءون القرآن ويعلمون أن من سوف يخلفهم على الأرض سيدعون لهم الله بالمغفرة .. وفي حديث رسول الله ما جعل الأولون من المؤمنين يعلمون أن لهم إخوانا يأتون من بعدهم. كما أن في سنة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – ما يؤكد حرصه على العدالة بين الأجيال المتعاقبة من الناس في بلاد المسلمين وذلك حينما قام بإبقاء الأرض المفتوحة عنوة في العراق ومصر في أيدي أصحابها ولم يقسمها على الفاتحين، ولكن نؤكد أن القاعدة الإيمانية المنبثقة من العقيدة الإسلامية هي أساس التواصل والتعاطف بين الأجيال المتتابعة، وهذا يختلف عن قاعدة (الدافع الإنساني Humanitarian Motivation) ودافع "العدل" وهما دافعان تختلف آراء الوضعيين ليس فقط في فهمهما بل في كيفية تحقيقهما، ويكفي الآن أن نذكر أن دافع التواصل بين الأجيال لم يمنع دعاة التنمية المستدامة من المطالبة بتنظيم الأعداد البشرية، فهل يعني مفهوم التعاطف مع الأجيال القادمة أن من حق الجيل الحاضر أن يحدد أعداد الأجيال القادمة بناء على اعتبارات مادية بحتة خاصة بموارد الطبيعة واحتمالات عن مقدرتنا على إنتاج ما نحتاجه مستقبلا؟

(ج) أثارت قضية حماية البيئة والاعتدال في استهلاك الموارد البيئية (خاصة غير المتجددة) قضايا أخلاقية وثقافية جديدة بالنسبة للاستهلاك والإنتاج. فالاعتدال في استهلاك الموارد البيئية سوف يستدعي بالضرورة تغير أخلاقيات أو سلوكيات المستهلكين والمنتجين، إن استهلاك الفرد مرتبط إلى الآن في الفكر الوضعي بالرغبات اللامتناهية Unlimited Wants واللذة أو المتعة الخاصة الناجمة من إشباع الرغبة، أما الاستهلاك في إطار حماية المنظومة البيئية فلا بد أن يكون معتدلا وربما كان ضروريا أن يكون بسيطا أو قنوعا كما عبر البعض. أما المنتجون لأي سلعة أو خدمة فينتجون كميات أكبر أو أصغر على أساس آليات الأسعار ومؤشرات الربحية الخاصة، وجميع حساباتهم تتم في أطر نقدية محضة.

وخلال النصف الأخير من القرن العشرين تطور الفكر الوضعي مفرقا بين الربحية الخاصة والاجتماعية ومبينا أن التكلفة الحدية الاجتماعية قد تكون أكبر من التكلفة الحدية الخاصة، ولكن ظل تطبيق هذا الفكر والانتفاع به عملياً محدوداً، حيث كان ذلك مرهونا باعتبارات عديدة لمصالح الفردية الخاصة من جهة والقوانين والسياسات المالية والقوة السياسية الحاكمة من جهة أخرى. أما في إطار مفاهيم التنمية المستدامة فقد يلزم الأمر الابتعاد تماما عن مؤشر الربحية الخاصة إذا تعارض مع المنظومة البيئية، وعلى أي حال سوف يكون من الضروري التدقيق والتشدد في مواجهة أي أنشطة اقتصادية ترتبط أو تؤدي إلى تكلفة اجتماعية مرتفعة تنجم عن تدمير أو إهمال أو إساءة استخدام البيئة في الأجل القصير أو الطويل، فالحسابات النقدية في الفكر الجديد ليست كل شيء ولا هي الأساس الأمر الذي يتوقع أن يؤدي إلى ضرورة تقبل فكرة خفض معدلات النمو الاقتصادي.

وفي الإسلام نجد حقا على سلوك استهلاك معتدل لا يحرم على الفرد المتعة الخاصة من الاستهلاك ولكن يعمل على ترشيد هذه المتعة، فقد أحل الإسلام الطيبات وحرم الخبائث وأمر بالتوسط بين الإسراف والتقتير وحمَّل المؤمن القادر مسؤولية إعالة أهله ورعاية أصحاب الحاجات من أهل الجيرة والفقر فخرجت بذلك حسابات المنفعة في الاستهلاك من حيز الحسابات الخاصة إلى حيز الحسابات الأسرية والاجتماعية. لذلك فإن مشكلة الرغبات اللامتناهية لم تكن أبدا ماثلة في عقل المؤمن ولم تنعكس أبدا في سلوكياته إلا بقدر ما ينحرف عن إيمانه.

أما السلوك الإنتاجي للمسلمين فإنه ينضبط أولاً وفقاً لسلوكهم الاستهلاكي وذلك عن طريق آلية سوق تنافسي خالص، ومن ثم يتحدد هيكل النشاط الإنتاجي وفقا للأسعار النسبية التي تعبر عن الرغبات الاستهلاكية الرشيدة، والمنتج المسلم ليس ممنوعا من أن يسعى لتحقيق الربح أو حتى لتعظيم ربحه طالما عمل في سوق تنافسي خالص وابتعد تماما عن أية سلوكيات أو معاملات أو عقود محرمة شرعا (كالغش والغبن والربا والاحتكار وهضم حقوق الأجراء) ولكنه عقديا مطالب بألا يقيم نشاطه بهدف الربحية الخاصة فقط .. فالربحية الاجتماعية لا بد أن تؤخذ في الحسبان وإذا اختلفت مع الربحية الخاصة كان لها الأولوية عليها. وتفسير ذلك في عقيدة الاستخلاف التي تعني أن إمكانيات الإنتاج لدى المسلم (رأس مال أو موارد طبيعية أو إمكانات تقنية ...إلخ) إنما هي أمانة يستخدمها برشد في إطار الشريعة والعقيدة الإسلامية لمصلحة الجماعة دون إهمال لمصلحته الخاصة مع أخذ مصلحة الجماعة في الاعتبار وعدم التهاون فيها، فهناك توازن بين المصلحتين العامة والخاصة لا بد من أن يأخذه المنتج الفرد في الاعتبار، فإذا ظهر اختلال في هذا التوازن لصالح المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة فإن جهاز الدولة مسؤول عن هذا الاختلال.

وعلى ذلك فإن الدعوة إلى الاعتدال في الاستهلاك في إطار التنمية المستدامة تتفق مع سابقتها في الاقتصاد الإسلامي ولكن يظل الاختلاف في مفهوم هذا الاعتدال وفي الدافع إليه .. فالدعوة في الفكر الوضعي إنما نشأت بسبب الخوف من نفاد الموارد الطبيعية في إطار الإسراف في الاستهلاك (الرغبات اللامتناهية المرتبطة بالمتعة الخاصة) بينما هي في الفكر الإسلامي ارتبطت بالدعوة إلى تهذيب وتزكية النفس الإنسانية حيث أنها لم تخلق لغرض إشباع متعة الجسد ، بل لعبادة خالقها وخالق النعم جميعا (الله عز وجل) والتعرف عليه. فالدافع إلى الاعتدال في الاستهلاك في الإسلام لا علاقة له أبدا بقضية الخوف من نفاذ الموارد الطبيعية .

(د) أثارت قضية الفقر الذي ينتشر في غالبية بلدان العالم النامية إشكالية فكرية لدعاة التنمية المستدامة، فالاستدامة في التنمية يستدعي حماية الموارد البيئية والفقر قد يتعارض تماما مع هذه الحماية في حالات، ولكن هدف إزالة الفقر أمر لا يمكن تجاهله أو التهاون فيه. وفي تطور بحث هذه الإشكالية تمخض الفكر الوضعي عن مفهوم التنمية البشرية المستدامة SHD ومفهوم استدامة أسباب المعايش SL .. وفي هذين المفهومين المتقاربين والمتداخلين تبرز قضية العمل على إزالة الفقر من خلال تنمية الإنسان والحفاظ على الموارد البيئية، مع ملاحظة أن الأخيرة (في إطار هذين المفهومين) لا تقتصر على الموارد الطبيعية وإنما على كافة أشكال الأصول أو الموارد اللازمة لاستدامة حياة صحية، سواء سياسية أو اجتماعية أو عائلية .. هذا التطور الهائل والخطير في فكر التنمية ليس له مثيل ولا سابقة منذ أن بدأت الصلة تنقطع بين علم الاقتصاد الوضعي وعلوم الأخلاق والاجتماع والسياسة خلال القرن الثامن عشر الميلادي، والمعروف لدى من أسهم في الاقتصاد الإسلامي وأيضا لمن هاجمه أن هذا العلم قد قام منذ البداية على أساس فلسفة أن الإنسان هو محور الحياة في الأرض وأن الارتقاء به هو الهدف الأسمى وعدم الفصل بين ما يسمى بالجانب الاقتصادي والجوانب الأخرى في حياة الإنسان ..فالإنسان والمجتمع على غراره، جسم واحد حي لا يمكن الادعاء بعلاج جزء منه مع ادعاء عدم وجود الأجزاء الأخرى أو إدعاء أنها غير متبادلة التأثير والتأثر .. كما أن الاقتصاد الإسلامي لم يعرف منذ بدايته هدفا من الأهداف الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أكثر أهمية من محاربة الفقر ابتغاء التخلص منه حيث هو سبب لمعظم المشكلات التي تصيب الإنسان فرداً أو مجتمعا ... والأدبيات في هذا الصدد كثيرة ويؤيدها القرآن والحديث الصحيح، وأقوال الراشدين والعلماء.

وربما كان مفهوم التنمية البشرية المستدامة وكذلك مفهوم أسباب المعايش المستدامة SL من أقرب المفاهيم إلى تلك التي اجتهد الاقتصاديون الإسلاميون المعاصرون في وضعها للتنمية. ولكن ينبغي الانتباه مرة أخرى إلى أن اقتراب مثل هذه المفاهيم الوضعية من المفهوم الإسلامي لا يعني أبدا تطابقها، فلقد حدث هذا التقارب كما سبق وأكدنا بسبب اعتناق أهداف تنموية متقاربة ولكن ليس بسبب تقارب أو تماثل الدوافع التي أدت إلى اعتناق هذه الأهداف .. فلقد ظلت هذه مختلفة تماما. إن الدافع لإزالة الفقر في الإسلام مرتبط من الناحيتين الشرعية والعقدية بواجب العطف وبذل العون (فريضة كالزكاة وتطوعا كالصدقة) لكل إنسان لا يستطيع إشباع ضروريات الحياة الأساسية ومرتبط بمسؤولية فردية وجماعية لكل من يبذل العون أن يعطي الفقير بالقدر الذي يغنيه عن الحاجة مستقبلا، وليس فقط بالقدر الذي يسد حاجته الحاضرة، كلما استطاع إلى ذلك سبيلا .. كما أنه سبق الإشارة إلى أن تنمية الإنسان – أو التنمية البشرية – إنما هي مرتبطة بقضية الإنسان الذي أكرمه الله بالخلافة في الأرض وإكرامه من جهات عديدة بالعقل والعلم والنعم اللانهائية [**وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها**] (إبراهيم – 34). ولقد خلق الله – عز وجل – الإنسان في أحسن تقويم ثم رده بعد ذلك إلى أسفل سافلين (المعنى في سورة التين). أما مرحلة الخلق فقد شهدت الكرم الإلهي في أسمى صوره وأما الثانية فليست إلا لخلود الإنسان إلى شهواته المادية، ولذلك استثنى منها [**الذين آمنوا وعملوا الصالحات**] .. لذلك أصبح واجبا فرضا على كل من يريد الفلاح أن يتزكى [**ونفس وما سواها، فألهمها فجورها وتقواها، قد أفلح من زكاها**] (الشمس : 7–9) ومن هنا فإن تنمية الإنسان أو تزكيته، أي قضية ارتقائه عقيدة ثابتة في الإسلام.

هذا كله على خلاف الدوافع الوضعية وراء أهداف إزالة الفقر من العالم والعمل على التنمية البشرية، فالدافع الوضعي لإزالة الفقر يتحرك من منطلق الخوف من آثار الفقر على المنظومة الحياتية البيئية .. فالفقر يؤثر سلبا كما ذكر من قبل (Meadows & Others)[12] على الموارد البيئية المتاحة للعالم كما أنه يسهم في تلوث البيئة أيضا ومن ثم دخل في اهتمامات المنادين بالتنمية المستدامة، ولا نقول أبدا أن النظرة الإنسانية وما يليها من تعاطف مع الفقراء قد انعدمت في الفكر الوضعي، ولكن نقول : إن هذه النظرة تخرج من عيون قد امتلأت بحب الماديات فأصبحت رهينة لها، فأين العطف على فقراء العالم من قبل الدول المتقدمة التي تخلت جميعها فيما عدا حالة أو حالتين عن هدف مساعدة الدول النامية الفقيرة بواحد في المائة، ثم بنصف في المائة من دخلها الوطني؟ وأين العطف على الدول النامية الفقيرة وقد أصبحت تئن من ثقل المديونية وفوائد المديونية المترتبة عليها للدول المتقدمة الدائنة بينما لا تحاول هذه أن تخصم شيئا من هذه الديون، بل تصر على سياسة الفوائد المعوّمة على الدَّين؟ وأين الرغبة في إزالة الفقر في الدول النامية بينما يستمر استغلال الدول المتقدمة لها من خلال التجارة العالمية الحرة في إطار التبادل اللامتكافئ؟ ويستمر جذب عقول المتميزين من أبنائها عن طريق جذبهم للهجرة والإقامة في الدول المتقدمة بمرتبات عالية، هذا بينما تقام الحواجز والسدود المنيعة أمام غير هؤلاء إذا أرادوا الهجرة إلى نفس الدول المتقدمة؟؟ لذلك فإن من الدوافع وراء التنمية البشرية المستدامة أو أسباب المعايش المستدامة ليست سوى دوافع مادية بحتة، كي تتقي الدول المتقدمة شر الفقر وآثار الفقراء في العالم على موارد الطبيعة التي تقدر هذه الدول أن لها أهمية تفوق أهميتها للفقراء، وكذلك لكي تتقي شر أو مساوئ التصنيع الحديث في الدول الفقيرة، التي تسعى جاهدة لتسريع عجلة النمو، وأبلغ مثال في هذا الخوف من التصنيع الحديث في الصين والحديث عن تلوث البيئة الناتج عن هذا التصنيع، بيد أن الولايات المتحدة، كما هو معروف هي أكبر دولة ملوثة للبيئة على المستوى العالمي.

ثالثا: مستلزمات التنمية المستدامة:الإسهامات النظرية في الفكر الوضعي ودور الفكر الإسلامي

لا شك أن قضية التنمية المستدامة قد أثارت قضايا إنمائية عديدة في إطار حماية البيئة، تخص الاستهلاك والإنتاج والتوازن بين حقوق الأجيال المتعاقبة في موارد الأرض، والتعاون بين الدول وضرورة إزالة الفقر من الدول النامية، ولكل قضية من هذه القضايا مستلزمات اقتصادية وغير اقتصادية، ولا نقول هنا بأننا سنتعرض لكل الإسهامات الوضعية في هذا المجال تفصيلا وإنما إجمالا لبيان جوهرها، ليكون لنا بعد ذلك تعقيب على مدى قدرة علم الاقتصاد الوضعي على التنظير لهذه المستلزمات ودور الفكر الإسلامي وقدرته على مواجهة هذه الإشكالية.

أول شيء من مستلزمات التنمية المستدامة يتمثل في الاعتدال في استهلاك الموارد الطبيعية خاصة القابلة للنفاد، وسوف يستدعي هذا بالطبع تغيراً في أخلاقيات أو سلوكيات الاستهلاك؛ حيث إن الطلب على الموارد الطبيعية ليس إلا طلباً مشتقا من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، إن السلوك الاستهلاكي الخاص في الفكر الوضعي مرتبط بالمنفعة وهي مشتقة من المتعة أو اللذة الخاصة الناجمة من استهلاك الإنسان للسلعة أو الخدمة.. ولقد اتجه التنظير الاقتصادي دائما إلى أن المستهلك الرشيد يحقق توازنه حينما يحقق أقصى إشباع ممكن في حدود دخله الحقيقي المتاح .

ثم إن النظرية افترضت عدم وضع أي حدود على الرغبات الاستهلاكية (Unlimited wants)، وأن الرفاه الاقتصادي للمستهلك عموما متعلق بتحقيق أقصى قدر من هذه الرغبات ..

ثانيا: تغير السلوك الاستهلاكي الفردي إلى ما يتلاءم مع التنمية المستدامة له انعكاساته المباشرة على سلوكيات النشاط الإنتاجي، فلقد عمل المنتجون دائما في اقتصاديات السوق على إشباع طلب المستهلكين وفقا لآليات الأسعار النسبية وذلك بهدف تحقيق الربح (أو تعظيمه)، وبالإضافة عمل الرواد من المنظمين (رجال الأعمال) دائما على إنتاج سلع جديدة يتوقعون من المستهلكين الإقبال عليها.. ومع كل نجاح لهم في تسويق المنتجات الجديدة كان هيكل الطلب الاستهلاكي يتغير وكان نشاط هؤلاء المنتجين يتسع وأرباحهم تتزايد، والنمو الاقتصادي يستمر ويتسارع .. وصحيح أن دورات الكساد كانت تعترض دورات الرواج ولكن الاتجاه العام في الأجل الطويل أوضح علاقة قوية بين نمو الاستهلاك ونمو الإنتاج في إطار التجديد أو الابتكار وما أدى إليه من تغيرات هيكلية على مدى الأجل الطويل.

والآن لقد أثارت مستلزمات التنمية الاقتصادية في جانب الاستهلاك مخاوف العديد من أصحاب الأعمال في الدول المتقدمة، وخاصة العاملين في النشاط الصناعي حيث هذا بطبيعته مستهلك رئيس للموارد البيئية الطبيعية من جهة ومصدر رئيس للتلوث البيئي من جهة أخرى، إن التنمية المستدامة سوف تستلزم وضع مكابح على النشاط الإنتاجي للسلع أو الخدمات الإنتاجية الأكثر استهلاكا للموارد الطبيعية خاصة القابلة للنفاد وسوف تستلزم عدم تقديم أي سلع أو خدمات جديدة يتسبب استهلاكها في الإضرار بالبيئة أو تشجيع البذخ، وقد يستدعي الأمر أن نرضي بما لدينا من أنماط استهلاكية، فلا تغيير في هذه الأنماط إلا حينما يكون هناك ابتكار حضاري يتمشى مع أهداف التنمية المستدامة بمعنى أنه ابتكار موفر في استهلاك الموارد البيئية أو ابتكار يحمل منفعة حقيقية للمستهلك في السلعة أو الخدمة وليس مجرد المنفعة الشكلية التي يقصد بها إثارة رغبة التجديد للتجديد في نفسية المستهلك.

ثالثا: هناك مستلزمات للتنمية المستدامة بالنسبة للأعمال العامة التي تقع مسؤولياتها على الحكومات، ذلك أن بعض المشروعات العامة الضخمة التي اعتبرت في الماضي بمثابة إنجازات غير عادية، مثل السدود المائية الضخمة وطرق الري المرتبطة بها، اتضح فيما بعد أن لها آثاراً ضارة على البيئة الطبيعية في الأجل الطويل؛ لذلك يصبح من مستلزمات التنمية المستدامة التي تقع على الحكومات أن تدخل الاعتبارات البيئية في دراساتها لجدوى مثل هذه المشروعات جنبا إلى جنب مع الاعتبارات الاقتصادية. فمثلا كيف يمكن أن تكون مشروعات الصرف الصحي الضخمة على مستوى الدولة نافعة للبيئة بدلا من أن تكون مدمرة لها؟ كيف يمكن للمشروعات السياحية الضخمة على الشواطئ أن تسهم في تحسين البيئة بدلا من أن تتعدى حدود الطاقة الاحتمالية لها فتتسبب في تدميرها على مدى الأجل الطويل .. كذلك يقع على عاتق الحكومات والمجالس المحلية في إطار مستلزمات التنمية المستدامة وضع سياسات عامة وآليات للتخلص من التلوث البيئي بأنواعه (تلوث الهواء والمياه وتلوث التربة والزراعة والتلوث المعماري .. إلخ).

إن هناك أعباء ومسؤوليات في مجال التخلص من التلوث تقع على المواطنين، وعلى المنتجين في قطاع الصناعة ، مثلا تنظيم عمليات التخلص من مخلفات الاستهلاك من العوادم الصناعية الضارة بشكل صحي وعملية تدوير المخلفات الاستهلاكية في العملية الصناعية. هناك استخدام غير صحي للمبيدات الحشرية والكيماويات في الزراعة . هناك

مشروعات سياحية تحقق أرباحا هائلة ومع ذلك مدمرة للبيئة.. واتضح أن آليات السوق الحرة عاجزة إلى الآن في إيقاف الآثار الضارة لمثل هذه الأنشطة الإنتاجية على البيئة وأن هناك بالتالي مسؤولية تقع على الأجهزة الحكومية وعلى مجالس الحكم المحلي في وضع الخطط والسياسات والآليات اللازمة لحماية البيئة ودعمها بالأطر القانونية المناسبة ومراقبتها في التنفيذ مع توجيه الأفراد ومساعدتهم على الاستجابة لكل ذلك .. كل هذه أصبحت من المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة في جميع بلدان العالم.

رابعا: يرى بعض المفكرين أن التلوث الذي يعاني منه العالم قد بلغ فعلا مستوى الخطورة وأن علينا مواجهته بشكل فاعل دون تأخير وعلى ذلك فإن الأولوية في متطلبات التنمية المستدامة يجب أن تكون للصحة البيئية والبيولوجية للعالم وليس للصحة الاقتصادية والاجتماعية[13] ويستلزم ذلك تعهد أبناء الكوكب الأرضي بأن يزيلوا كافة أنواع تلوث الهواء والتربة والماء بغض النظر عن التكلفة الاقتصادية والسياسية. وأن يكون ذلك من خلال ميثاق أخلاقي فيه أيضا احترام لكافة أشكال الحياة الطبيعية والحفاظ على البيئة في أحسن وضع ممكن لمن يأتي من أجيال مستقبلا، الأمر الذي يستلزم وضع حدود على مطالبنا الحاضرة من الموارد البيئية كما يستلزم أيضا تنظيم نمو الأعداد البشرية والذي بدوره يستلزم إعطاء المكانة الاجتماعية والفرصة المتساوية اللائقة بالنساء في مجتمعاتنا.

خامسا: ارتبطت التنمية المستدامة بأمور مثالية (Normative) أو بما ينبغي وليس بالواقع أصبحت تتطلب قيماً جديدة بعيدة عن قيم الحرية الفردية والمنافسة في الأعمال والتي لا تقيم وزنا للآثار المترتبة على البيئة أو حتى لاختيارات الآخرين. لذلك فإن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم التمسك بقيمة التعاون Co-operation بين الأفراد وعلى حصول اتفاق جماعي بين أفراد المجتمع على أسس ديمقراطية وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة[14]. وفي هذا الإطار فإن الحقوق المدنية Civil Rights والحقوق الأساسية للإنسان Fundamental Human Rights سوف تظل محل احترام ولكن توظيف الملكية الخاصة سوف يخضع بدرجة أو بأخرى لموافقة الجماعة. من هنا يصبح من الضروري تنمية الوعي conscientization العام لدى الناس حتى يغيروا سلوكهم المادي من إشباع المتطلبات الفردية والتصرف بحرية في الملكية الخاصة إلى السلوك المعتدل الذي يتقبل وضع قيود على هذه المتطلبات وعلى حقوق الملكية الخاصة ويتفاعل إيجابيا مع الرغبة في الارتقاء بالحياة الاجتماعية وتفضيل الصالح العام وتحقيق العدالة[15].

سادسا: بالنسبة للتنمية البشرية المستدامة SH D أو استدامة أسباب المعايش SL كان هناك تركيز على مجموعة من المتطلبات التي تجمع ما بين هو لازم لإزالة الفقر وحماية البيئة في آن واحد، ويمكن القول أيضا أن هذه المتطلبات دارت حول محور رئيس ألا وهو تنمية الإنسان بما يجعله قادراً على استخدام موارده المتاحة لرفع مستوى معيشته وذلك في إطار عدم التعدي على المنظومة البيئية، وفي مجال استدامة أسباب المعايش SL على وجه التحديد، اجتهد رجال الأمم المتحدة[16] في تحديد المستلزمات بما يتضمن (أ) قدرة الإنسان (رجال ونساء) على مكافحة الصدمات القاسية الناجمة عن الأحداث غير العادية التي تصيب المجتمع (مثل الجفاف أو الحروب الأهلية .. إلخ) واسترداد حالة النشاط العادية من خلال استراتيجيات ملائمة، (ب) الفعالية الاقتصادية Economic Effectivess التي تتمثل في استخدام الحد الأدنى من المدخلات inputs لإنتاج مخرجات outputs معينة، (جـ) القدرة على الاستخدام السليم والصحي للموارد الطبيعية

بما يؤكد من جهة حصول الأنشطة اللازمة للمعيشة على حاجاتها، وعدم التسبب في تدهور الموارد الطبيعية في إطار المنظومة البيئية من جهة أخرى، (د) العدالة الاجتماعية والتي تعني أن زيادة فرص المعيشة لجماعة ما داخل المجتمع لن تتسبب في الحجر على الفرص المتاحة لجماعات أخرى حاضرا أو مستقبلا .. ويلاحظ أن المتطلبين (أ) و (ب) يخصان تنمية القدرة الاقتصادية في إطار التنمية عموما بينما أن المتطلبين (جـ) و (د) يختصان بمفاهيم التنمية المستدامة بشكل مباشر.

سابعا: هناك مستلزمات سياسية تخص طبيعة أو نوع الحكومات التي يمكنها تحمل مهام التنمية المستدامة، ولقد أثيرت هذه المسالة في مؤتمر ريودي جانيرو 1992، فالحكومات التي تستطيع تحمل الالتزامات الخاصة بالتنمية المستدامة لا بد أن تكون ذات طبيعة خاصة من حيث القوة والديمقراطية حتى تمارس بفعالية دور رعاية وحماية المصالح البيئية على المستويين الوطني والعالمي، بينما تعمل على تحقيق التنمية البشرية، وتثار هنا متطلبات عديدة مثل مسؤولية التخطيط والمراقبة في مجال استخدام الموارد الطبيعية ودور وفعالية المنظمات أو الجمعيات الأهلية في القيام بمبادرات في مجال "الإستدامة" بالتعاون مع الحكومة، وكيف يمكن للهيئات الحكومية والمؤسسات الأهلية التطوعية والتي لا تعمل لأجل الربح أن تتآلف معا فتتخذ القرارات المناسبة للتنمية المستدامة على المستوى الوطني (وربما أيضا على المستوى الدولي)[17]

هل يستطيع علم الاقتصاد الوضعي أن يتجاوب في مجال التنظير مع مستلزمات التنمية المستدامة؟

إن علم الاقتصاد الوضعي –كما نعرفه الآن – يوصف بأنه واقعي أو إيجابي Positive وهذه الصفة يؤكدها المدافعون عنه ليثبتوا انتماءه أو عدم اختلافه مع القاعدة العامة للعلوم Sciences، وحتى في حالة الاهتمام بفرضيات مثالية Normative فإنما يتم ذلك إلى حين أن تتم البرهنة بالاختبار العملي Empirical test على صلاحيتها لخدمة الواقع. وأصحاب هذا المنطق يؤكدون أن القضايا الأخلاقية أو القيم المثالية لا علاقة لها بالتحليل الاقتصادي، وبالرغم من انتشار هذه الموجة الفكرية وسيطرتها على علم الاقتصاد إلا أنها تعرضت للنقد الشديد من البعض[18] فالنظرة إلى ما ينبغي What ought to be لا غنى عنها حينما يكون الواقع مختلا ولا ينبئ إلا بمزيد من الاختلال ويحتاج إلى رؤية أو رؤى مثالية عن كيفية إجراء ما يلزم من تغيرات جذرية لإصلاحه.

لقد اهتم علم الاقتصاد في فترة المدرسة الكلاسيكية من بعد "**آدم سميث**" بقضية نمو الثروة وتأثير توزيع الدخل على النمو .. وتم فصل الأخلاق عن التحليل الاقتصادي وبقي مع ذلك اهتمام بالقضايا العامة تحت مسمى الاقتصاد السياسي Political Economy وفي عصر المدرسة النيوكلاسيكية ازداد بُعد علم الاقتصاد عن الواقع حيث ادعى المنتمون إلى هذه المدرسة الحيادية العلمية التامة، أي تجريد للظاهرة الاقتصادية عن غيرها من الظواهر حتى –كما ادعوا – يتم تحليلها بشكل "علمي"، وعرف علم الاقتصاد في الفترة النيوكلاسيكية باسم الاقتصاد البحت Pure Economics. ثم ظهرت المدرسة الكينزية لتثبت لأول مرة في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي عدم قدرة الأسواق الحرة على استعادة التوازن تلقائيا وضرورة التدخل بسياسات مالية ونقدية في حالات الكساد.

ولكن الثورة الكينزية لم تتدخل في المعطيات الأساسية للنظام الاقتصادي الحر فظلت فلسفة هذا النظام تدور حول إشباع الحاجات المادية للأفراد .. ولم تتطور اقتصاديات الرفاه Weffare Economics أبدا في اتجاه تذوق طعم

الحياة بجانبها غير المادي أو الروحي جنبا إلى جنب مع الجانب المادي .. وساهم التقدم التقني من خلال عمليات الابتكار التي يقوم بها رجال الأعمال في إزكاء الرغبات البشرية في الحصول على مزيد من المتعة بتقديم سلع جديدة دائما (ولو مختلفة شكلا وليس جوهرا) للمستهلكين، فكان النمو يتحقق بصفة مستمرة والتقارير الاقتصادية العالمية تشيد بمعدلات النمو المرتفعة وتقارن بين الدول المختلفة على أساس مقدرتها في هذا الصدد، وكل هذا كان يعني مزيد من المصانع ومزيد من الأدخنة والغازات الناجمة عن احتراق الطاقة ومزيد من العوادم الصناعية تدفن في التربة أو تلقى في مياه المحيطات والبحار أو الأنهار .. وكان يعني المزيد من استهلاك موارد الثروة الطبيعية من باطن الأرض كالمعادن أو من ظاهرها كالأشجار كما أنه في الزراعة كان يعني استخدام المزيد من المبيدات الحشرية والكيماويات الصناعية في تسميد الأرض .. إنه النمو المستمر والمتزايد والذي يرتبط بالرغبات المادية غير المحدودة من قبل المستهلكين في إطار فلسفة اللذة Hedonism ويرتبط من قبل المنتجين (الذي هم الشق الثاني من المستهلكين على المستوى الكلي) بالرغبة في تحقيق أكبر أرباح ممكنة وبصفة مستمرة.

في هذا الإطار هل يستطيع علم الاقتصاد الوضعي أن يتجاوب مع قضية التنمية المستدامة ومتطلباتها الأساسية ؟ إن هذه القضية – كما اتضح من الصفحات السابقة – تستدعي تغيراً جوهرياً في المفاهيم الفلسفية والتي قام عليها علم الاقتصاد الوضعي.

لقد أقنع كينز في الثلاثينيات الحكومة الأمريكية ثم غيرها بضرورة التدخل في نظام السوق الحر وكانت قضية الكساد العظيم واقع ماثل أمام الجميع يلقي بظلاله القائمة على ملايين العمال المتعطلين وأصحاب الأعمال الذين تعسرت أعمالهم أو أفلسوا، وعلى الجميع الذين تناقصت دخولهم ومستويات معيشتهم .. من الذي في بداية القرن 21 أن يكونوا في ثقل كينز في الثلاثينيات فيمكن له أن يقنع العالم الحر بأن الخطر البيئي الذي ترتب على سلوكيات وأخلاقيات مادية بحتة تراكمت آثارها على مدى فترة طويلة، يمكن أن يكون أفظع أثراً من الكساد العظيم فيحلل ويضع النظرية ويصف السياسات الاقتصادية الملائمة التي يمكن وضعها موضع التطبيق لتحقيق النمو والتنمية في إطار الحفاظ على المنظومة البيئية؟ لا نجد أحداً على الساحة، بل نتساءل، هل هناك قدرة على مثل هذا التنظير واشتقاق مثل هذه السياسات في إطار علم الاقتصاد الواقعي أو الإيجابي؟

كيف يمكن التنظير للاستهلاك المعتدل أو القنوع في إطار آليات السوق الحر؟ كيف يمكن الخروج بنظريات اقتصادية تهتم بالمنافع المادية وغير المادية معا ؟ إن اقتصاديات الرفاه التي اهتمت بهذه المسائل ظلت متعثرة ولم تقدم شيئا ملموسا للعالم في هذا المجال إلى الآن .. كيف يتم التنظير للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من قبل رجال الأعمال على نحو جديد لا يأخذ في الاعتبار فقط أقصى ربح ممكن بل أقل ضرر ممكن على البيئة وعلى الأجيال القادمة التي سوف تعيش على نفس الكوكب الأرضي؟ كيف سوف نخرج بنظريات تقنع رجل الأعمال أو الرأسمالي بالتضحية بمصلحته الخاصة من أجل المجتمع؟ باستخدام ملكيته الخاصة في إطار المصلحة الاجتماعية؟ وها هو علم الاقتصاد الحر يشهد الآن تحت شعارات الخصخصة Privatization والعولمة Globalization دعاوى لتخلي الحكومات عن كثير من مسؤولياتها تجاه إشباع الحاجات العامة، فكيف يكون مثل هذا الواقع صالحا للتغير في اتجاه التنمية المستدامة والتنظير لها؟

والحقيقة أن جميع الأدلة القائمة تشير إلى أن هناك فجوة متزايدة بين ما يراد من فكر جديد لأجل دعم قضية التنمية المستدامة والفكر الاقتصادي القائم. والتنبؤ الوحيد الذي نستطيع أن نقدمه هنا هو أنه إذا كانت قضية التنمية المستدامة قضية حقيقية وليست مجرد وهم كبير فإن الاقتصاد الوضعي بفلسفته القائمة لا بد أن يتقوض تماما وينهار لأجل علم اقتصاد جديد يقوم ويستطيع أن يستجيب للمعطيات الجديدة.

رابعا: مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي أكثر عمقا وتماسكا وأكثر شمولا:

إنه مما يجب التأكيد عليه في هذا البحث أن لا يفهم أحد خطأ أن الفكر الاقتصادي الإسلامي ينبغي أن يتبنى قضية التنمية المستدامة كما يثيرها المفكرون الوضعيون. فالحقيقة أن قضية التنمية بمفهومها الإسلامي الصحيح أكثر اتساعا وأعمق منهجا وأكثر تماسكا من قضية التنمية المستدامة في الفكر الوضعي، هذا بالإضافة إلى أن المفهوم الإسلامي للتنمية مرتبط بإيمان عميق بأن الحياة في هذه الدنيا متصلة بحياة أخرى تأتي من بعدها حتما، وبأن الإعداد لهما معا ضروري في هذه الحياة الأولى بما ينعكس في مطلب إشباع الحاجات المادية والروحية معا، وأنه حينما ننجح في تطبيق هذا المطلب على نحو متوازن نبلغ بالإنسان وبالمجتمع أقصى درجات الرفاه.

وتشير اجتهادات الإسلاميين المعاصرين في تحديد مفهوم التنمية إلى المعاني السابقة، والتي تؤكد وجود مفهوم إسلامي حقيقي "للإستدامة" أعلى درجة وأرقى بمراحل من المفهوم الوضعي، فقد قيل: إن التنمية هي "طلب عمارة الأرض" استنادا إلى قوله تعالى : (**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**) (هود – 61)، وقيل: إنها "الحياة الطيبة "[19] ، وأنها "القيام بالنشاط الإنتاجي في مناخ يتوافر فيه الإيمان والتقوى"[20] أو هي "خلق المناخ المناسب لسيادة القيم الإسلامية في مجتمع يتمتع بالرغد المادي "[21] أو هي "تحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع"[22] علما بأن حد الكفاية لمن قال بهذا المفهوم يشمل كل ما يلزم للحياة السعيدة بما في ذلك توفير الحلي للمرأة والكتب لمن يهوى القراءة وأسباب الزواج لشباب الأمة. ورأى خورشيد أحمد[23] أن التنمية الاقتصادية الإسلامية لا تتحقق إلا على أسس عقدية متعلقة بالتوحيد والربوبية والاستخلاف. وهذه الأسس المتينة تضمن بلا شك ثباتها أو استدامتها . ورأى (Nagvi)[24] أن التنمية ترتبط بالعدالة في توزيع الدخل والثروة حاضراً وعبر الأجيال وإلغاء الربا وفرض الزكاة. وقيل أيضا[25] إن التنمية تعتمد على شرط أساسي وهو "الاستغفار" أي التعرف على الأخطاء والعيوب والخروج عنها ابتغاء رضا الله، استنادا إلى قوله تعالى: (**فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدراراً، ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا**) (نوح من 10-12). ومن ذلك يفهم أن ثمرة الشرط المذكور(الاستغفار) هو السعادة المرتبطة بالأموال والحياة العائلية السعيدة المثمرة للذرية الطيبة (البنين) بالإضافة إلى طيبات الحياة الدنيا التي تستخرج من الطبيعة (جنات وأنهاراً).

وفي بحث آخر يرى عبد الرحمن يسري[26] مفهوم أكثر شمولا للتنمية في الإسلام وهي أنها "تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي / الاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بالعقيدة، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية".

والفقرة الأولى من المفهوم الأخير تعبر عن جوهره وتميّزه بشكل واضح عن المفهوم الوضعي، فعند معظم الاقتصاديين الوضعيين تُعرَّف التنمية بأنها تغير هيكلي في النشاط الإنتاجي يؤدي إلى رفع معدلات نمو الناتج الحقيقي للمجتمع وللفرد على مدى الأجل الطويل، والمفهوم الإسلامي المقترح يقرر أن التغير الهيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي هو أصل التنمية، وبهذا يؤكد على أن التغير الهيكلي في النشاط الإنتاجي يعتبر أثراً أو نتيجة من نتائج التنمية ولكن ليس سببا لها، والتغير الهيكلي أو الجذري في المناخ الاقتصادي والاجتماعي لا يتحقق إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية وهي الشريعة التي وضعها الله – سبحانه وتعالى – لخير أمة أخرجت للناس لذلك فإن تطبيق الشريعة شرط ضروري للتغير في المناخ الاقتصادي / الاجتماعي بما يعني وضع القواعد الأساسية للتنمية، وهناك "التمسك بعقيدة الإسلام" وهذا هو الشرط الكافي sufficient الذي يضمن التوجه نحو الوضع الأمثل للمناخ الملائم ويعمل على انطلاق قوى التنمية على نحو مستدام في الأجل الطويل.

وعلى سبيل الاختصار فإن تطبيق الشريعة سوف يسقط النظام الربوي ويسقط النظام الضريبي الوضعي ليحل محله نظام الزكاة، وسوف يُحمّل السلطة الحاكمة مسؤولية محاربة الاحتكار بكافة أنواعه وأشكاله الضارة وتنقية السوق من كافة المعاملات غير الشرعية أو التي تفسد المنافسة الخالصة القائمة على الأخوة الإسلامية والرفق في المعاملات. كما أن تطبيق الشريعة سوف يمنع من تركز الثروة في أيدي القلة ويحمي حقوق الأُجراء ويضمن حد أدنى لمستوى المعيشة لغير القادرين والمتعطلين، وكل هذا يشيع مناخ العدالة والتكافل الاجتماعي ويبعث الطمأنينة في نفوس الطبقات الكادحة، كذلك فإن تطبيق الشريعة يؤدي إلى استخدام جانب من الموارد الطبيعية للدولة استخداما رشيدا في نطاق الملكية العامة بغير هدف الربحية (الماء والنار والكلأ)، كذلك يؤدي تطبيق الشريعة إلى حث الأفراد على إحياء الأرض الموات وهذا مما يعمل على تحسين البيئة وليس مجرد حماية الموجود منها، وكل ما سبق ذكره يعبر عن أهم وليس كل ما يذكر.

أما بالنسبة للتمسك بالعقيدة الإسلامية فإنه أيضا (على سبيل الذكر وليس الحصر) يؤدي إلى تنمية الدافع على العمل والحركة من أجل اكتساب المعايش .. وتنمية الدافع على الكسب الحلال مما يعني بذل الجهد للكسب من نشاط إنتاجي حقيقي والامتناع عن أية أساليب منحطة للكسب تعتمد على الغش أو استغلال الآخرين . مثل الربا) أو الاحتيال عليهم بطريق الحظ (مثل الميسر) أو الإضرار بهم (مثل الدعارة والتجارة في السلع الضارة بالصحة ...إلخ) . والتمسك بالعقيدة ينمي الدافع على إتقان الأعمال والدافع للتعاون مع الآخرين في مجال الأعمال وفي مجال الخدمات العامة وكذلك ينمي الدافع للتمسك بأمانة ومسؤولية الخلافة (عقيدة الاستخلاف) بما يضع المال الخاص في خدمة المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة، كما أن التمسك بالعقيدة يدفع بالإنسان إلى الاجتهاد في تزكية نفسه ولا يأتي ذلك إلا بالعلم النافع والعمل الصالح في كل مناحي الحياة.

ويأتي في المفهوم الإسلامي للتنمية الذي نتناوله أن التغير الهيكلي في المناخ الاقتصادي الاجتماعي الذي يتبع تطبيق الشريعة والتمسك بالعقيدة هو الذي سوف "يعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة" ذلك لأن القوة البشرية هي محور عملية التنمية، وفي الفكر الإسلامي فإن تنميتها تتم بالجهود الذاتية للأفراد بصفة أساسية ثم بمعونة الدولة بصفة ثانوية. لكن حتى يتمكن الأفراد من الارتقاء بأنفسهم لا بد من وجود

المناخ الاقتصادي / الاجتماعي المناسب .. وكلما كان هناك تطبيق كامل للشريعة وتمسك خالص بالعقيدة كلما تم تعبئة الطاقات البشرية بجميع أنواعها على نحو أفضل .. وفي هذا الإطار تنطلق القوى البشرية لعمارة الأرض ، ليس فقط باستغلال مواردها وإنما أيضا بزيادة هذه الموارد – كما أسلفنا – وذلك في إطار "الحلال" كما سبق الشرح – وبأفضل الطرق التقنية والأساليب الاقتصادية والتنظيمية الممكنة (دافع الإتقان والحرص على المصلحة العامة). وفي هذا النطاق فإن الحديث عن مشكلة سكانية أو عن ضرورة الحد من النمو السكاني غير مقبول إسلاميا، فمفهوم التنمية كما هو واضح يدور حول العنصر البشري ودوره القيادي .. فالإنسان ليس كما يفهم بعض دعاة التنمية المستدامة في الفكر الوضعي لا يمكن أن يسيئ إلى الأرض بزيادة أعداده حيث هو العقل الذي ينبغي أن يفكر ويدبر لعمارة هذه الأرض بأفضل الطرق .. والذين يضعون الإنسان في مرتبة أقل من مرتبته إنما تأثروا "بالواقع" المرير الذي تردى فيه الإنسان في إطار الفقر وغياب العدالة الاجتماعية في المجتمعات التي وقعت تحت سيطرة النفوذ الرأسمالي.

خاتمة:

من خلال ماسبق نرى في المفهوم الإسلامي للتنمية ما يستوعب الأهداف المثلى التي يتحدث عنها المفكرون الوضعيون المعاصرون في إطار التنمية المستدامة، بل وما يزيد بكثير عن هذه الأهداف، والأهم من هذا هو أن لدينا في الإسلام منهجا ودوافع للتنمية قائمة على شريعة وعقيدة بما يكفل استمرار قوة الدفع الذاتي للتنمية من خلال الأفراد والمؤسسات القائمة وذلك في إطار يضمن حياة طيبة تجمع بين الجانبين الروحي والمادي للإنسان في توازن مرغوب، هذا ما يتميز به الإسلام فهل يهتدي الناس إلى أنه الباب الوحيد للسعادة الدنيوية والأخروية؟.

هوامش الدراسة:

[1] - Lélé, S. M. ‘Sustainable Development: A Critical Review’ *World* Development, 1991, p607.

[2] - Chris Maser, *Version and Leadership in Sustainable Development,* (Sustainable Community Development Series), Lewis Publishers, 1989,p8.

[3] - Hardy, S. and G. Lloyd. ‘An Impossible Dream? Sustainable Regional Economic and Environmental Development’ Regional Studies, 1994, p773.

[4] – عبد الرحمان يسري أحمد، " التنمية المتواصلة المفاهيم والمستلزمات"، جامعة الإسكندرية، 2002، ص 4.

[5] - Pearce D., E. Barbier, and A. Markandya, Sustainable Development: Economics and Environment in the Third World, Aldershot: Edward Elgar, 1990,p1-2.

[7] – عبد الرحمن يسري، "المصطلح الاقتصادي بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي في العصر الحديث"، مداخلة مقدمة في ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإنسانية، "كلية الآداب والعلوم الإنسانية" جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، نوفمبر 1993م.

[8] – محمد القري، "استعراض الكتابات المعاصرة في التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي"، مداخلة مقدمة في ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، القاهرة، سبتمبر 1988.

[9] – تفسير ابن كثير ، جـ 1 ، ص246–248.

[10] – أبو يوسف، كتاب الخراج، ص112.

[11] – عبد الرحمن يسري أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.، ص 203–205، ص 216.

[12] - Meadows, D. H., D. L. Meadows, J. Randers, and W. W. Behrens, The Limits to Growth: A report for the Club of Rome’s Project on the Predicament of Mankind (2nd ed.), New York: Universe Books, 1974.

[13] - Chris Maser, Version and Leadership in Sustainable Development, (Sustainable Community Development Series), Lewis Publishers,1989,p8.

[14] - Sale, K. Dwellers in the Land: The Bioregional Vision, San Francisco: Sierra Club Books,1985.

[15] - Daly, H. E. and J. B. Cobb Jr. For the Common Good: Redirecting the Economy Toward Community, the Environment and a Sustainable Future. Boston: Beacon Press, 1989.

[16] – عبد الرحمان بسري أحمد، مرجع سابق، ص20.

[17] - Lélé, S. M. ‘Sustainable Development: A Critical Review’ World Development, 1991, p 607-621.

[18] - Chapra, M. Umer, The Future of Economics, An Islamic Perspective, UK: The Islamic Foundation,2000, p 24-25.

[19] – يوسف إبراهيم ، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1981.

[20] – عبد الرحمن يسري أحمد، "الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي"، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، 1982.

[21] – محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم ، الكويت.

22 – شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام "بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي ، جدة ، 1980.

23 – خورشيد أحمد ، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي ، ترجمة رفيق المصري ، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، العدد2 ، المجلد 1985/2م ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز – جدة.

[24] - Naqvi, Syed Nawab H., An Islamic Approach to Economic Development, Islam and the New International Economic Order, Geneva; I. L. O. 1980.

25 – عبد الرحمن يسري أحمد ، "الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي" ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، 1982.

[26] – عبد الرحمن يسري أحمد، "التنمية الاقتصادية نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي" ، الندوة الدولية عن تنمية العالم الإسلامي، فاس، المغرب، أكتوبر 1990.